

## علاقة التحرير المالي بالأزمات البنكية

دراسة تحليلية وقياسية لعينة من الدول النامية في الفترة 1980-2013 باستخدام نموذج ثنائي الحدين Logit

أ.عمير فضيلة

المركز الجامعي عين تموشنت

أ.بوعلي عبدالقادر

المركز الجامعي عين تموشنت

bouliabdelkader@yahoo.fr

## الملخص:

في هذه الورقة قمنا بلختبار دور سياسة التحرير المالي في نشوب الأزمات البنكية في الدول النامية، وذلك عن طريق دراسة قياسية في سلة بيانات بانل تضم 16 دولة نامية وباستعمال نموذج ثنائي الحدين **Logit** حيث توصلنا الى أن سياسة التحرير المالي كانت سببا رئيسيا لنشوب العديد من الأزمات البنكية في هذه الدول.

**الكلمات المفتاحية:** النظام المالي، سياسة التحرير المالي، الأزمات البنكية، الدول النامية. نموذج لوجيت.

**Abstract:**

In this paper, our test has the role of the financial liberalization policy in the outbreak of the banking crisis in developing countries, Through Panel data 16 developing countries and the use of double binomial logit model; our results indicate that internal financial liberalization policy was a major reason for the onset of banking crises in these countries.

**Key words:** financial system, financial liberalization policy, banking crises, Developing countries, logit model

## مقدمة:

لجأت معظم الدول النامية والمتقدّمة الى تحرير أنظمتها المالية المحلية، وإلغاء القيود المفروضة على تحركات رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل من وإلى الخارج، إضافة إلى تحرير النظام المالي المحلي، وتحرير حساب المعاملات الرأسمالية في ميزان المدفوعات، غير أنّ العديد من الدول التي قامت بسياسة التحرير المالي قد وقعت مباشرة بعدها في أزمات بنكية متعددة . وفي هذه الورقة سنحاول اختبار إمكانية التحرير المالي الداخلي في احتمالية نشوب الأزمات البنكية في الدول النامية وذلك بطرح الإشكالية التالية:

هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير المالي والأزمات البنكية في الدول النامية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنحاول طرح الفرضيات التالية:

- $H_0$  لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير المالي الداخلي والأزمات البنكية في الدول النامية.
- $H_1$  هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحرير المالي الداخلي والأزمات البنكية في الدول النامية.

## أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة تتمثل فيما يلي:

- إظهار المخاطر التي من الممكن أن يشكّلها التحرير المالي الكلي على اقتصاديات الدول النامية خاصة من ناحية الوقوع في الأزمات المالية الخائفة.
- تبيان أهم محددات الأزمات البنكية والمالية في الدول النامية.

## أهداف الدراسة:

تتلخّص أهداف هذه الدراسة فسيما يلي:

- محاولة إظهار المخاطر الكبيرة التي يشكلها التحرير المالي الكلي على اقتصاديات الدول النامية، والتي تعتبر المصدر الرئيسي في نشوب الأزمات المالية وكذا عامل أساسي في تكرارها .
- محاولة إعطاء بعض الحلول والاقتراعات من أجل العمل على تجنب الآثار السلبية لسياسة التحرير المالي دون الوقوع في الأزمات البنكية والمالية.

## منهجية الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا المنهج الوصفي في دراسة الجانب النظري، وكذا المنهج التحليلي في عرض تطورات سياسة التحرير المالي في الدول النامية، وفي الأخير المنهج الكمي متمثلاً في اختبار العلاقة القياسية بين سياسة التحرير المالي والأزمات البنكية في الدول النامية من سنة 1980 الى غاية 2013 وذلك باستخدام نموذج Logit.

أولاً: مقارنة نظرية لسياسة التحرير المالي وعلاقته بالأزمات البنكية.

### 1. ماهية سياسة التحرير المالي:

اعتبر كل من الاقتصاديين **McKinnon Shaw 1973** أنّ عملية التحرير المالي هي وسيلة فعّالة وغير معقّدة لرفع مستويات النمو الاقتصادي في الدول النامية، وذلك من خلال تفعيل وتطوير القطاع المالي الذي يؤثر مباشرة على مستويات النمو الاقتصادي، وفعلاً قامت العديد من البلدان النامية بانتهاج هذا الخيار آمله في مضاعفة نموها الاقتصادي والخروج من براثن التخلف.

يمكن تعريف التحرير المالي بأنّه مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيض درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بغية تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً<sup>1</sup>.

كما يمكن تعريف التحرير المالي على أنه إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق مطلق الفعالية في عمليات ضمان، توزيع وتخصيص الموارد المالية وتحديد أسعار العمليات المالية طبقاً لقوى العرض والطلب، كذلك ينبغي إلغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك ذات الملكية العامة، وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام، وعدم فرض أية قيود على حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات المالية<sup>2</sup>.

### 2. مراحل سياسة التحرير المالي:

تتمتع سياسة التحرير المالي بشروط واضحة ويكتسي كل شرط هدفاً واضحاً وفيما يلي سنحاول استعراض مجمل شروط وأهداف سياسة التحرير المالي التي تنقسم بدورها إلى شروط داخلية تتعلق بالنظام المالي الداخلي إضافة إلى شروط خارجية تتمثل في تحرير التدفقات المالية الدولية.

#### 1.2. التحرير المالي الداخلي:

يعتبر التحرير المالي الداخلي الخطوة الأولى والأساسية التي تسبق التحرير المالي الخارجي، ويتم تحقيق هذا النوع من التحرير عبر المرور بالمرحل التالية:

أ. تحرير معدّلات الفائدة الدائنة والمدينة والذي يتحقق عن طريق الحدّ من الرقابة المتمثلة في وضع سقف عليا لمعدّلات الفائدة وتركها تتحدّد في السوق بالالتقاء بين عارضي الأموال والطلبين عليها.

ب. تحرير القروض المصرفية وذلك بالابتعاد التام عن الائتمان الموجه وإزالة الأسس والمعايير التي تحدد هيكل أصول البنوك مثل نسبة القروض إلى الودائع، وكذلك متطلبات الحصول على تفويض مسبق لتخصيص الائتمان، والشراء الإلزامي لأدوات الدين، علاوة على تكوين رأس مال مصرفي<sup>3</sup>.

ت. تفعيل المنافسة البنكية من خلال تفعيل قوى المنافسة بين وحدات الجهاز المصرفي مع إزالة القيود على أنشطة المحافظ بالمؤسسات المالية المختلفة، وتوسيع نطاق العمل في أسواق المال، مع السماح لنشاط البنوك الأجنبية وفروعها في إطار نظم

وقواعد مصرفية مستقرة<sup>4</sup>، ومن خلال تواجدها تجعل البنوك المحلية تستورد أفضل الممارسات لغرض تحقيق أكبر قدر من المنافسة في القطاع المالي.

ث. العمل على تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بالنسبة للبنوك التجارية الذي يسمح لها بتوفير نسبة عالية من السيولة والتي توجّه مباشرة الى الاستثمار وفقا لأسعار الفائدة السائدة في السوق.

## 2.2. التحرير المالي الخارجي:

أ. تحرير الأسواق المالية من خلال إلغاء القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب والتي تحول دون تمكينهم من تملك الأصول المالية المختلفة (أسهم، مشتقات مالية) الصادرة من طرف المؤسسات الاقتصادية المحلية<sup>5</sup>.

ب. تحرير تدفقات رؤوس الأموال من خلال رفع الحظر عن المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، ورفع القيود عن القيام بالمدفوعات والتحويلات إزاء المعاملات الدولية الجارية، وهذا كله بهدف جلب قدر أكبر من الاستثمارات وإلغاء الضوابط على المعاملات الرأسمالية الشيء الذي يعطي لمشروعات الأعمال والأفراد سبلا للوصول الى الأسواق المالية الخارجية ويزيد من التمويل المتاح للتجارة والاستثمار.

ت. تحرير التعامل بالعملة الأجنبية بحيث يمكن إجراء المعاملات المحلية بالنقد الأجنبي.

ث. تحرير أسعار الصرف وجعلها تتحدّد وفق آليات العرض والطلب.

## 2. علاقة التحرير المالي بالأزمات البنكية (عرض الأدبيات السابقة)

بعد تطبيق سياسة التحرير المالي في العديد من البلدان النامية أدى في بعض الدول الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، الا أنه في بعض الدول الأخرى أدى الى العكس من ذلك تماما حيث وقعت أزمات مالية وبنكية أدت الى زعزعة الأنظمة المالية لهذه الدول.

وهناك عدّة دراسات بينت العلاقة السببية بين سياسة التحرير المالي والأزمات البنكية نوجزها فيما يلي:

1.2. أعمال Kamensky و Rein Hart سنة 1996: حيث أجريت هذه الدراسة على 20 دولة آسيوية، أوروبية وأمريكية

لاتينية خلال سنوات الثمانينات الى منتصف التسعينات وقد توصلت الدراسة الى ما يلي:

- ✓ تزايد الأزمات البنكية في هذه الدول بعد تطبيق سياسة التحرير المالي.
- ✓ كان النظام المالي في هذه الدول أكثر استقرارا في فترة السبعينات التي تميّزت بالسيطرة التامة للدولة على النظام المالي لتلك الدول.

2.2. أعمال Demirgürc-kunt و Detragiache 1998: حيث قام الباحثان بالبحث عن قنوات تأثير التحرير المالي في

نشوب الأزمات المالية، حيث اعتمدت دراستهما نماذج قياسية شملت عينة مكونة من 53 دولة في الفترة الممتدة ما بين 1980-1995، وبينت النتائج أن التحرير المالي أدى الى نشوب الأزمات المالية حتّى ولو كانت الأوضاع الاقتصادية الكلية مستقرة تماما.

3.2. دراسة Frankel-Rose 1996 : حيث بينت هذه الدراسة الأسباب الحقيقية للأزمات البنكية من خلال عينة متكونة من (105) دولة خلال الفترة الممتدة ما بين "1971 و 1992" حيث توصلت إلى أن احتمال حدوث الأزمة البنكية يزيد في حالة ارتفاع معدلات الفائدة الخارجية ووجود توسع كبير في منح القروض وهذا لا يحدث إلا في ظل سياسة التحرير المالي<sup>6</sup>.

من خلال هذه الدراسات ودراسات أخرى مشابهة تتبين الأسباب الحقيقية لحدوث الأزمات المالية في ظل التحرير المالي نوجزها فيما يلي:

✓ كثير من الدول النامية قامت بتحرير أنظمتها المالية بشكل متسرع جدًا مهملة تحقيق الشروط الملائمة لنجاح سياسة التحرير المالي، بعد أن كانت تعيش حالة شديدة من الكبح المالي، الأمر الذي يُدخل البنوك التجارية في منافسة شديدة دفعة واحدة ودون المرور بالمراحل التدريجية، الأمر الذي من شأنه أن يزعزع النظام المالي ويُسقطه في أزمات بنكية شديدة.

✓ انهيار البنوك المحلية التي تفتقد للتنافسية والخبرة المهنية في ظل التحرير المالي وذلك في ظل المنافسة الشرسة التي ستعرض لها من نظيراتها الأجنبية ذات الخبرة الواسعة في المجال المصرفي.

✓ زيادة المنافسة بين البنوك من شأنها أن تقلل من مردود العمليات التقليدية، فتبحث البنوك على عمليات أخرى توفر لها مردودية أعلى فتقوم بالمضاربة بالأوراق المالية والقيام بعمليات خارج الميزانية مما يسبب ارتفاع المردودية من الأموال الخاصة، وهو ما سيضاعف من الأخطار، وهذا يقع بحثًا عن عائدات أعلى تقوم المصارف المحلية بإقراض المشاريع الأكثر تعرضًا للمخاطر، وهنا يكون الجهاز المصرفي في أسوأ الحالات إذا كان غير خاضع لإشراف جيد ورقابة صارمة<sup>7</sup>.

**ثانياً: اختبار أثر سياسة التحرير المالي الداخلي على احتمالية حدوث الأزمات البنكية في الدول النامية.**

سنحاول تقديم النموذج القياسي الذي سنستخدمه في اختبار سياسة التحرير المالي في نشوب الأزمات البنكية في الدول النامية، وذلك بتقديم المتغيرات الاقتصادية للدراسة إضافة إلى عرض الدول النامية التي شملتها الدراسة وكذا الفترة الزمنية المختارة، وأخيراً نقوم بتقدير النموذج وتحليل النتائج.

### 1. المتغيرات والمؤشرات المستعملة في الدراسة ومصادرها.

سنحاول في هذه الدراسة إدخال جميع المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن يكون لها على الأزمات البنكية وقد قسمنا هذه المتغيرات على النحو التالي:

#### 1.1. متغير الأزمة البنكية:

حيث يعتبر هذا المتغير متغيراً ثنائياً binaire بحيث يأخذ القيمة 1 إذا كانت هناك أزمة، ويأخذ القيمة 0 إذا كان هناك استقرار، وقد استخدمنا هذا المؤشر من أعمال كل من Fabian Valencia & Luc Leavine الصادر عن صندوق النقد الدولي والمحدث سنة 2012 حيث يضم جميع دول العالم التي شهدت أزمات بنكية من سنة 1970 إلى 2012<sup>8</sup>.

## 2.1. متغيرات الاقتصاد الكلي:

- نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي: لقد أُستخدم هذا المتغير في مجمل الدراسات التطبيقية السابقة وحسب الأدبيات السابقة فإن أثره سيكون سلبياً على إمكانية حدوث الأزمات البنكية، وسنحاول استخدامه أيضاً لمعرفة دوره في تخفيض حدة الأزمات البنكية.
- نسبة النقود بشكلها الواسع من حجم الاحتياطات النقدية سنرمز له بالرمز M2RV.
- نسبة إجمالي الصادرات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وكذا نسبة إجمالي الواردات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي: حسب الأدبيات السابقة فإن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، وسنستخدم هذين المتغيرين لنرى أهمية الانفتاح التجاري في الحد من احتمالية نشوب الأزمات البنكية في الدول النامية، كما رمزنا إلى حجم الصادرات بالرمز export والواردات بالرمز import.
- نسبة التضخم: تعبر نسبة التضخم أساساً على مدى الاستقرار في الاقتصاد الكلي للدول، وسوف نستعمل هذا المقياس لمعرفة الأداء الاقتصادي الكلي ومدى مساهمته في الحد من الأزمات البنكية، بحيث سنرمز لهذا المتغير بالرمز inf.
- نسبة حجم القروض الداخلية المدفوعة من قبل البنوك من إجمالي الناتج المحلي: وهذا لمعرفة حجم التوسع في الاقتراض وأثره في احتمالية حدوث الأزمات البنكية وسنرمز له بالرمز CIFSB.
- نسبة إجمالي النقود بمعناها الواسع من إجمالي الناتج المحلي : يعبر هذا المؤشر عن حجم الوساطة المالية في الدول النامية، وسوف نستعمله في هذه الدراسة لنرى أهميته في الزيادة أو الحد من الأزمات البنكية وقد رمزنا إليه بمPIB.

## 3.1. متغير التحرير المالي الداخلي:

لقد اخترنا ادراج متغير التحرير المالي الداخلي المتاح وهو:

- نسبة إجمالي القروض المدفوعة إلى القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي: سوف نستعمل هذا المؤشر لقياس درجة الانفتاح المالي الداخلي، وذلك لمعرفة أثره على احتمالية نشوب الأزمات البنكية في الدول النامية، بحيث تعتبر القروض البنكية الموجهة إلى القطاع الخاص من أهم الأسباب التي أدت إلى عدم الاستقرار البنكي في عديد من الدول، وسوف نرمز لهذا المؤشر بـ CIFSP.

وقد أخذنا مجمل هذه المتغيرات و المؤشرات من قاعدة بيانات البنك العالمي<sup>9</sup> World bank database ومن بيانات

صندوق النقد الدولي<sup>10</sup> International Financial Statistics .

## 2. الإطار الزمني والمكاني للدراسة القياسية.

## 1.2. الإطار الزمني للدراسة:

لقد اخترنا أن يكون البعد الزمني لهذه الدراسة ما بين 1980 و 2013 حيث شهدت العديد من الدول النامية في هذه الفترة

عدد كبير من الأزمات البنكية.

## 2.2. الإطار المكاني للدراسة:

في هذه الدراسة اخترنا ستة عشر 16 دولة نامية موزعة حول العالم على النحو التالي:

الجدول رقم 01: تقسيم الدول قيد الدراسة حسب المناطق الجغرافية.

أمريكا الجنوبية	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	جنوب شرق آسيا
الأرجنتين	الجزائر	الفلبين
البرازيل	المغرب	تايلاند
الشيلي	تونس	ماليزيا
المكسيك	مصر	اندونيسيا
	الأردن	الهند
	تركيا	كوريا الجنوبية

قامت هذه الدول بسياسة التحرير المالي في أواسط السبعينات وبداية الثمانينات وذلك لمواكبة التطور المالي والانفتاح

على العالم الخارجي في إطار العولمة المالية، وذلك قصد تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وفقا لما تمليه النظرية الاقتصادية لماكينون وشاو 1973، غير أن هذه الدول وبالرغم من تحقيقها معدلات نمو معتبرة بعد تبني هذه السياسة إلا أنها وقعت في أزمات بنكية عديدة، والجدول التالي يبين تواريخ بداية سياسة التحرير المالي في الدول قيد الدراسة وكذا تواريخ نشوب الأزمات البنكية فيها.

الجدول رقم 02: تواريخ تحرير الأنظمة المالية واندلاع الأزمات البنكية في الدول قيد الدراسة.

الدولة	تاريخ التحرير المالي	
	تحرير كلي	تحرير جزئي
الأرجنتين	1994	1994-1976
	1991-1989	
	1995	
	2003-2001	
البرازيل	1994-1990	1991-1973
	1998-1994	1998
الشيلي	1976	1998
	1985-1981	1998-1974
المكسيك	1991	1991-1973

1996-1994			
1994-1990	-	1987	الجزائر
1984-1980	-	1980	المغرب
1991	-	1986	تونس
1980	1992	1992-1990	مصر
1991-1989			الأردن
1984-1982	1990	1990-1980	تركيا
2001-2000			
1986-1983	-	1976	الفلبين
2001-1997			
1983	1998	1998-1980	تايلاند
2000-1997			
1999-1997	-	1973	ماليزيا
2001-1997	1997	1997-1978	اندونيسيا
1993	-	1991	الهند
1998-1997	1998	1998-1979	كوريا الجنوبية

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقرير (Laeven et Valencia, 2012)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأزمات البنكية في الدول النامية قصد الدراسة قد اندلعت مباشرة بعد إتباع سياسة التحرير

المالي فيها سواء كان جزئية أو كلية. وهذا راجع الى التغييرات التي حدثت في النظام المالي لهذه الدول، فعلى الرغم من أن التحرير كان جزئي في البداية إلا أنه نتجت عنه أزمات بنكية عديدة.

3. قياس أثر سياسة التحرير المالي الداخلي في نشوب الأزمات البنكية.

1.3. اختيار النموذج:

سنقوم بهذا الاختبار في سلة بيانات بانل تتكون من 16 دولة وذلك باستعمال نموذج لوجيت logit ثنائي الاستجابة في التقدير وذلك بتتبع المعادلة التالية

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Lib}_{it} + \beta_2 \text{Macro}_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث تعبر

✓  $Y_{it}$  متغير الأزمة البنكية وهو متغير ثنائي بحيث يأخذ القيمة 1 في حال حدوث الأزمة و 0 في حالة الاستقرار.

✓ Macro يضم مصفوفة متغيرات الاقتصاد الكلي، والتطور المالي



✓ Lib يضم مصفوفة متغير التحرير المالي الداخلي.

لقد جرت العادة في الدراسات الاقتصادية على استخدام التباطؤات الزمنية للمتغيرات الاقتصادية وذلك على اعتبار أن بيانات السلاسل الزمنية تعتبر سجلا تاريخيا لسلوك هذه المتغيرات، إذ يحتاج تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على المتغيرات الأخرى لفجوة زمنية أو فاصل زمني كما هو الحال بالنسبة للعوامل المؤثرة على الأزمات المالية والبنكية. وبناء على هذا نجد أن الدراسات السابقة في هذا المجال درجت على استخدام التباطؤات الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المفسرة للأزمات البنكية. ولكن ما يلاحظ أن أغلبها لم تعمل على اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني المدرجة في النموذج. وهو ما سنختبره هذه الدراسة باستخدام أهم معيارين في هذا المجال: معيار أكايك ، وشوارتز ، ومعيار هانان كوين ، بحيث يتم تقدير النموذج بعدد فترات تباطؤ زمني مختلفة و يتم مقارنة المعايير السابقة في كل نموذج من هذه النماذج، إذ تعتبر أدنى قيمة للمعيار هي القيمة المثلى له.

في هذا النموذج سنحاول ادخال متغير التحرير المالي الداخلي المتمثل أساسا في حجم القروض البنكية الموجهة الى القطاع الخاص التي رمزنا لها CIFSP وهذا لاختبار أثر التحرير المالي الداخلي على احتمالية حدوث الأزمات البنكية في الدول النامية، بحيث ستكون معادلة التقدير كالتالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{CBSP}_{it} + \beta_2 \text{Macro}_{it} + \varepsilon_{it}$$

بعد القيام بهذا الاختبار عبر مختلف فترات الإبطاء الزمني، اخترنا أن نؤخر الزمن بفترتين إثنين، وهو ما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم 03: اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني للنموذج.

ت	t-3	t-2	t-1	فترات التباطؤ الزمني
معيار أكايك	0.629128	0.613856*	0.623750	
معيار شوارتز	0.705457	0.688358*	0.696518	
معيار هانان كوين	0.659089	0.643061*	0.652237	

ملاحظة: \* تشير إلى عدد فترات التباطؤ الزمني المختارة استنادا إلى كل معيار.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 08

وبالتالي سنصبح المعادلة كالتالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{CIFSP}_{i(t-2)} + \beta_2 \text{MACRO}_{i(t-2)} + \varepsilon_{it}$$

وبعد إجراء التقدير توصلنا الى النتائج التالية:

الجدول رقم: 04 نتائج تقدير أثر التحرير المالي الداخلي على احتمالية حدوث الأزمات البنكية.

المتغيرات	المعامل	الخطأ المعياري	z-Statistic	الاحتمال.
C	-1.4165***	0.444574	-3.186388	0.0014
CIFSP(-2)	0.03292***	0.011390	2.890568	0.0038
MPIB(-2)	-0.0251***	0.009751	-2.576699	0.0100
PIB(-2)	-0.1632***	0.033533	-4.866857	0.0000
M2RV(-2)	0.12769***	0.037448	3.409991	0.0006
INF(-2)	0.00107**	0.000556	1.928282	0.0538
EXPORT(-2)	-0.0322***	0.008259	-3.903110	0.0001
IMPORT(-2)	0.02019***	0.006328	3.191593	0.0014
CIFSB(-2)	-0.00377	0.012493	-0.302240	0.7625
McFadden R-squared	474590.	Log likelihood	-148.1472	
Prob(LR statistic)	0.00000			

ملاحظة: المتغير المستقل هو الأزمات البنكية كما أن \* \* \* \* تشير إلى معنوية الإحصائية على التوالي 10%، 5%، 1%.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **evIEWS8**.

### 2.3. تحليل النتائج:

من جدول النتائج أعلاه نلاحظ أنه من بين ثمانية متغيرات وجدنا سبعة متغيرات ذات دلالة إحصائية عند مستويات 1%، 5% ثم 10% ولديهم آثار على احتمالية نشوب الأزمات البنكية، ومتغير واحد غير معنوي إحصائيا أي ليس لديه أي أثر على الأزمات البنكية، وسنحلل نتائج التقدير كالتالي:

✓ فيما يخص تأثير الناتج المحلي الإجمالي **Pib** فقد كان معنوي عند مستوى 1%، ومرتبطة عكسيا مع احتمالية حدوث الأزمات البنكية ب (-0.163201) بمعنى أنه كلما ارتفع النمو الاقتصادي كلما قلت احتمالية حدوث الأزمات البنكية، وهو ما أكدته العديد من الأدبيات الاقتصادية السابقة، حيث أن ارتفاع النمو الاقتصادي يؤثر على التطور المالي وبالتالي تجنب نشوب الأزمات البنكية والمالية. وهناك العديد من الدراسات أكدت ذلك منها **Demerguç-kunt & Detragiache** سنة 1997 إضافة الى دراسة **Beck et all** سنة 2006 و **Garcia Herrero & Del rio** سنة 2003.

✓ إذا لاحظنا مؤشر نسبة النفود بشكلها الواسع من الاحتياطات النقدية الذي رمزنا له ب **M2RV** فقد وجدنا أثره معنوي وموجب عند مستوى 5% بتأثير يقدر ب (0.127697) بمعنى أنه كلما ارتفع هذا المعدل كلما زادت احتمالية حدوث الأزمات البنكية في الدول النامية قصد الدراسة، وهو ما بينته العديد من الدراسات على غرار دراسة **Demerguç-kunt**

Komulainen & Detragiache سنة 1997 ودراسة Eichengreen & Arteta سنة 2002 إضافة الى دراسة Komulainen & Lukkarila سنة 2003، وهذا راجع إلى فقدان الثقة في البنوك التجارية من قبل المستثمرين المحليين والأجبيين إذا انخفض معدّل الاحتياطات الأجنبية لديها.

✓ وإذا رجعنا الى حجم القروض الداخلية المدفوعة من قبل البنوك التجارية والتي رمزنا اليها بـ CIFSB فالنتائج التي توصلنا اليها بينت أنّ هذا المتغيّر غير معنوي وليس له أي أثر على احتمالية حدوث الأزمات البنكية.

✓ أمّا متغيرات التجارة الخارجية فقد وجدنا أنّ للصادرات export أثر سلبي ومعنوي عند مستوى 1% بأثر (-0.032235) أي أنّ ارتفاعها يساهم في خفض احتمالية حدوث الأزمات البنكية في الدول النامية، وسبب ذلك الدور الكبير الذي تلعبه الصادرات في جلب العملة الصعبة وزيادة النمو الاقتصادي. كما أنّ للواردات أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 10% يقدر بـ (0.020198) فكلّما زادت حجم الواردات زادت معها احتمالية حدوث الأزمات البنكية وهذا راجع أساسا الى خروج العملة الصعبة التي تساهم في تخفيض حجم احتياطات الصرف الأجنبي.

✓ أخيرا معدّل التضخم inf الذي يعبر عن مدى الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث نلاحظ من جدول التقدير أنّ له أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 5% يقدر بـ (0.001071) بمعنى أنّه كلما ارتفع معدّل التضخم يصبح الاقتصاد الكلي غير مستقر وبالتالي ارتفاع إمكانية حدوث الأزمات البنكية.

✓ أما فيما يخص متغير حجم القروض البنكية الموجهة الى القطاع الخاص CIFSP والذي يمثّل أهم متغيرات التحرير المالي الداخلي، فنلاحظ من جدول التقدير أعلاه أنّ له أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% يقدر بـ (0.032923) بمعنى أنّه كلّما ارتفعت القروض البنكية الموجهة الى القطاع الخاص زادت من إمكانية حدوث الأزمات البنكية في هذه الدول، وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع القروض غير المسترّدة عالية المخاطر الأمر الذي يؤدي إلى مخاطر بنكية عالية تؤدّي ببعض البنوك إلى إعلان الإفلاس، وهذا ما أكّدته العديد من الدراسات السابقة أهمها دراسة Robert Kelly, Exploring the Steady-State Relationship between Credit and GDP<sup>11</sup> بعنوان Kieran McQuinn and Rebecca Stuart في 2013 بحيث توصل الباحثون أنّ الحجم الكبير للقروض غير المسترّدة كان سببا رئيسيا في حدوث الأزمة البنكية في إيرلندا.

✓ إذا رجعنا إلى متغيّر الوساطة المالية المتمثّل في MPIB فنلاحظ من جدول نتائج التقدير أنّه سلبي ومعنوي عند 1% بأثر يقدر بـ (-0.025126) بمعنى أنّه كلّما ارتفع حجم الوساطة المالية في الدول قيد الدراسة فسينخفض معها إمكانية حدوث الأزمات البنكية.

## خلاصة:

توصلت الدراسة الى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين سياسة التحرير المالي الداخلي واحتمالية نشوب الأزمات البنكية، وهذا راجع أساسا الى عملية تحرير القروض البنكية وكذا تحرير أسعار الفائدة في هذه الدول النامية جرّاء تبني عملية التحرير المالي وهو ما أدى إلى ارتفاع القروض الموجهة الى القطاع الخاص بشكل رهيب، خاصة منها القروض المصرفية عالية المخاطر، عكس ما كان عليه الحال في فترة الكبح المالي و سياسة تأطير القروض البنكية، هذا ما أدى بطبيعة الحال إلى ارتفاع القروض غير المستردّة وانهيّار بعض البنوك في الدول النامية مسببة بذلك أزمات بنكية عديدة.

وللعمل على إنجاز سياسة التحرير المالي في هذه الدول وتجنّب مساوئه مستقبلا، ينبغي على الدول النامية أن تقوم بعدة سياسات وإجراءات احترازية تمكنها من اجتناب الوقوع في المخاطر البنكية، وكذا الأزمات المالية مستقبلا، بحيث ينبغي على هذه الدول تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام، من خلال اتخاذ عدة إجراءات وقائية وعلاجية، التي تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية وسياسة التحرير المالي والتي تتمثل أساسا فيما يلي:<sup>12</sup>

- **الإجراءات الوقائية:** وذلك بتصميم هياكل قانونية وتنظيمية للحد من المخاطر المالية وحماية المودعين، تصحب هذه الإجراءات رقابة حكومية على النظام المصرفي، وبضمن وجود رقابة محاسبية خارجية، كما تتابع إدارة البنوك وتمنعها من التدلّيس. وتُتخذ هذه الإجراءات عادة قبل وقوع الأزمات.
- **الإجراءات العلاجية:** بحيث تكون على شكل تأمين على الودائع، إذ تتدخل الحكومة في البنوك التي تعاني من مشاكل مالية لحماية حقوق المودعين، وحقوق الملكية الحكومية، كما يتدخل البنك المركزي عن طريق الإقراض لتوفير السيولة النقدية، والقيام بإجراءات التصفية وتكون الإجراءات العلاجية عندما ترى السلطات النقدية أن الاعتراف بوجود خسائر كبيرة لها تأثيرات سلبية غير مقبولة سياسيا. وتُتخذ هذه الإجراءات عادة بعد وقوع الأزمات.

## الهوامش والمراجع:

<sup>1</sup> حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفا للنشر و التوزيع ، عمّان الأردن، 2011، ص 54.

<sup>2</sup> شكوري محمد، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2006، ص41.

<sup>3</sup> حسن كريم حمزة، المرجع السابق، ص 55 .

<sup>4</sup> عادل محمد المهدي، الآثار الاقتصادية الكلية للتحرير المالي، المجلة العلمية التجارة والتمويل، جامعة طنطا، مصر، العدد 2، 2013، ص6.

<sup>5</sup> غربي ناصر صلاح الدين، التحرير المالي و النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2007، ص41.

<sup>6</sup> Mohamed Jaber chebbi « Existe –t-il un lien entre la libéralisation financière et les crises Bancaires dans les pays émergents ? » Université dauphine Paris 2005, p13

<sup>7</sup> وصاف عتيقة، دور التحرير المالي في عالمية الأزمة الحالية، مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة بسكرة، العدد 14 ديسمبر 2013 ص06.

<sup>8</sup> Luc Laeven and Fabián Valencia, Systemic Banking Crises Database: An Update, IMF working paper available at <https://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=26015.0>

<sup>9</sup> [http://data.albankaldawli.org\(2014/01/15\)](http://data.albankaldawli.org(2014/01/15))

<sup>10</sup> [http://www.imf.org/external/data.htm\(2015/01/15\)](http://www.imf.org/external/data.htm(2015/01/15))

<sup>11</sup> <http://www.financialregulator.ie/publications/Documents/01RT11.pdf> (05-03-2015)

<sup>12</sup> طرشي محمد "متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي والمصرفي" أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2013، ص267.